European Journal of Research Development and Sustainability (EJRDS)
Available Online at: https://www.scholarzest.com
Vol. 6 No 01 January 2025
ISSN: 2660-5570

THE TURKISH MILITARY ESTABLISHMENT AND ITS ROLE IN ACHIEVING POLITICAL STABILITY

المؤسسة العسكرية التركية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي (2022-2002)

1م.م.محمد سلام كجوان نصيف
1Mohammed Salam Kajwan
Mohamed.s.kajwan@tu.edu.iq
2أ.د. طوني جورج عطاالله
Professor: Tony George Atallah2
tony.g.atallah@gmail.com
1قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والادارية والدبلوماسية ،الجامعة الاسلامية في لبنان، بيروت ، لبنان .
Department of political Science ,Faculty of political, Administrative and Diplomatic Sciences ,Islamic University of Lebanon , Beirut, Lebanon.
2قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الاسلامية في لبنان ، بيروت ، لبنان .
Department of political Science ,Faculty of political, Administrative and Diplomatic Sciences ,Islamic University of Lebanon , Beirut, Lebanon.

Article history:
Received: 28th September 2024
Accepted: 26th October 2024

Abstract:
The role of the military institution is the most prominent phenomenon in political life in Turkey, and the growth or shrinkage of this role is considered the feature that dominated the political scene in Turkey, as one of the main tasks of the military institution was to protect Ataturk's governing principles as an essential part of the characteristics of the Turkish state in terms of focusing on two criteria: preserving secularism, and exploiting the unity of the Turkish state, as the Turkish military institution played a prominent role in political life since the Justice and Development Party came to power in 2002, as the military institution in Turkey was considered one of the strongest and most organized state institutions in Turkey, if not by virtue of a higher authority that lies above the constitution and other state institutions.

Keywords: Military establishment ,Political Stability ,Justice and Development party ,Turkish political system ,Political transformations

المستخلص :
يعد دور المؤسسة العسكرية هو الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا وتنامي هذا الدور أو تقلصه يعتبر هو السمة التي طغت على المشهد السياسي في تركيا ، اذ كان احد المهام الرئيسية للمؤسسة العسكرية هو حماية مأتى به اتاتورك من مبادئ حاكمة باعتبارها جزءاً اساسياً من سمات الدولة التركية من حيث التركيز على معيارين هما : الحفاظ على العلمانية ، استغلال وحدة الدولة التركية ، اذ لعبت المؤسسة العسكرية التركية دوراً اساسياً في الحياة السياسية منذ وصول حزب العدالة التنمية الى السلطة عام 2002 ، حيث اعتبرت المؤسسة العسكرية في تركيا من اقوى مؤسسات الدولة في تركيا واكثرها تنظيماً ان لم تكن بفعل سلطة عليا تقع فوق دستور ومؤسسات الدولة الاخرى.

الكلمات المفتاحية :
المؤسسة العسكرية ، الاستقرار السياسي ، حزب العدالة والتنمية ، النظام السياسي التركي ، التحولات السياسية.

المقدمة:

تعد المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الديمقراطية مؤسسة سيادية واحدى حلقات المؤسسات الرسمية التي نص عليها الدستور، كالبرلمان والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتتمتع المؤسسة العسكرية في أغلب الأنظمة السياسية بحالة من الاستقلال في أداء وظائفها والحياد التام في سلوكياتها تجاه النظام السياسي القائم.

تعتبر المؤسسة العسكرية في تركيا أحد أهم مكونات المنظومة السياسية والأمنية في الدولة، انطلاقاً من قدرتها على حفظ النظام والاستقرار من احتمالات التدخل الخارجي أو فشل الحكومات المتعاقبة على الحكم، اذ تدرك قيادات المؤسسة العسكرية أن التدخل في الحياة السياسية إنما يهدف إلى حماية الدولة من الانهيار في إطار فهم واضح لمطالب الشعب نحو دعم الحريات والقضاء على الفقر والجهل والمرض، وفرض سيادة الدولة والحفاظ على هيبة مؤسساتها. كذلك تدرك تداعيات التدخل لصالح فصيل

سياسي محدد في مواجهة الآخرين، وأن مهمتها الدفاع عن التراب الوطني وحماية الأمن القومي، بعيداً عن أي تأثيرات أيديولوجية او عقائدية.

فالمؤسسة العسكرية في تركيا لها الأثر الكبير على النظام السياسي لما تمتعت به من موقع متميز، ودور أساسي في الحياة السياسية، فكان أحد مهامها الأساسية وواجباتها حماية ما أتى به أتاتورك من مبادئ حاكمة، باعتبارها جزءاً من سمات الدولة التركية والتي ركزت على معيارين هما: الحفاظ على العلمانية، واستقلال ووحدة الدولة، وعلى أساس هاتين القيمتين شهدت الجمهورية التركية العديد من الانقلابات العسكرية، والتي أضرت بسجلها الديمقراطي التقليدي.

وتأسيساً على ذلك للمؤسسة العسكرية في تركيا دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي فيها والحفاظ على وحدتها ودعم السياسة الخارجية لها, فنتيجة التطورات والتحولات التي شهدها الداخل التركي بعد التغيرات في الاوضاع السياسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي, ظهرت مجموعة من القضايا على الواقع لم تكن موضع اهتمام رجالات السياسية او مناقشة من قبل, والتي تأتي في مقدمتها الدور البارز للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وانعكاسها على الاستقرار السياسي, هذا الأمر الذي سنقوم بتحليله وبحثه من خلال هذه الدراسة خلال الفترة من عام 2002 الى عام 2022.

إشكالية البحث:

تتبلور مشكلة البحث في التدخل السياسي لقيادات المؤسسة العسكرية وإلى أي مدى يسهم هذا التدخل في الاستقرار السياسي في تركيا خاصة في ظل الانقلابات العسكرية التي شهدتها كالانقلاب العسكري الفاشل في تركيا 2016 والذي أثبت رغبة الشعب التركي في اختيار مسار التحول الديمقراطي الذي يقوده حزب "العدالة والتنمية" ذي التوجهات الإسلامية كخيار ومطلب جمهوري شعبي تركي. وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بطرح تساؤل رئيس متمثل بـ: **"ما هو دور المؤسسة العسكرية التركية في تحقيق الاستقرار السياسي فيها"؟ وهل المؤسسة العسكرية شكلت الية تضمن الاستقرار السياسي والمراحل الانتقالية في البلاد؟"**، ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات محورية تتمثل بما يأتي:

1. كيف نشأت وتطورت المؤسسة العسكرية التركية؟
2. ما هو الدور المنوط بالمؤسسة العسكرية وفقاً للدساتير والقوانين والذي تكرس بأحكام قانونية ودستورية؟
3. ما هي المؤثرات التي انعكست على دور المؤسسة العسكرية التركية بعد ثورات "الربيع العربية"؟

أهمية البحث:

لقد جاء اختيار الموضوع عن دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الاستقرار السياسي مرتبطاً بعدة عوامل، إذ تكتسب الدراسات المرتبطة بطبيعة الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية وما يترتب عليها من قضايا أهمية خاصة ومحورية في مختلف الدول. ولذلك تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لندرة الدراسات التي تتعلق بالدور السياسي للمؤسسات العسكرية وخاصة في فترة الثورات والانتفاضات الشعبية والانقلابات العسكرية على المؤسسة الحاكمة.

أهداف البحث :

هدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. دراسة طبيعة النظام السياسي التركي وكيفية صنع القرار السياسي والإطلاع على دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية.
2. محاولة صياغة منظور جديد يمكن من خلاله تقييم دور المؤسسة العسكرية وكذلك استشراف افاق المستقبل لدور المؤسسة العسكرية في تركيا.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى الغاية التي تطمح إليها هذه الدراسة نقوم باتباع عدة مناهج علمية لجمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1. **منهج تحليل النظم:** اعتمدت الدراسة في الوصول إلى نتائجها على منهج تحليل النظم، وتتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام السياسي التركي، وقدرة النظام على تحويل هذه الموارد والمطالب والتأييد إلى مخرجات أي قرارات وسياسات تصدر عن تبني النظام السياسي التركي ومؤسساته وخاصة المؤسسة العسكرية، وبعد ذلك تتم عملية التحويل وهي بمثابة غربلة للمدخلات.
2. **المنهج المؤسسي:** من خلال الدراسة يمكن استخدام المنهج المؤسسي لدراسة شكل المؤسسة العسكرية التركية على أساس أن لها هياكل وتكوين وبنية داخلية لذلك فهي تنمو وتدخل في علاقات جديدة، وهذا ما ينطبق على المؤسسة العسكرية والمؤسسات الرسمية في النظام السياسي التركي.
3. **المنهج الوظيفي:** يستند منهج الدور على مدى قدرة القائد العسكري على التكيف مع القرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن المؤسسة العسكرية، والدور الوظيفي الذي ينبغي على المؤسسة العسكرية ان تؤديه على أساس مستمر سواءً كان داخلياً يرتبط بحفظ النظام أو خارجاً يحمي الدولة من التهديدات الخارجية، وقد تم استخدام منهج الدور للتعرف على دور المؤسسة العسكرية في تركيا في تحقيق الاستقرار السياسي.

فرضيات البحث:

هذه الدراسة تقوم حول دراسة دور المؤسسة العسكرية في الاستقرار السياسي في تركيا للفترة 2002ـــــــــ 2022، وتنقسم الفرضيات إلى فرضيات أساسية عديدة وهي:

1. تُؤثر المؤسسة العسكرية التركية بشكل إيجابي على الاستقرار السياسي في الدولة محل الدراسة.
2. تُؤثر المؤسسة العسكرية التركية بشكل سلبي على الاستقرار السياسي في الدول محل الدراسة.
3. تُؤثر المؤسسة العسكرية التركية بشكل مختلف على الاستقرار السياسي في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية والدول ذات الأنظمة الاستبدادية.

هيكلية البحث:

من اجل الاحاطة الشاملة بموضوع البحث (**المؤسسة العسكرية التركية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي (2002-2022)**) ، ولغرض معالجة مشكلة البحث والوصول الى نتائج واضحة ، تم تقسيم البحث الى مبحثين ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

تضمن **المبحث الاول** "دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي (1923ـــــ2002)" والذي انقسم الى مطلبين رئيسيين ، ناقش **المطلب الاول**: الصراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية الاخرى (الانقلابات العسكرية)، بينما تناول **المطلب الثاني :**دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية التركية ، وناقش **المبحث الثاني** :"دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي (2002ـ2022) "، اذ انقسم الى مطلبين ، **فالمطلب الاول:** تناول العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية "الصراع على السلطة " ، بينما تطرق **المطلب الثاني** الى تقليص دور المؤسسة العسكرية في ظل تبعية الجيش للسلطة المدنية .

وختاماً الوصول الى نهاية الدراسة بالخاتمة والتي تضمنت اهم الاستنتاجات التي تم الوصول اليها من خلال ما تقدم .

المبحث الأول

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي (1923 – 2002)

تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيماً إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة وتستمد هذه المؤسسة أهميتها وقوتها من التنظيم الداخلي المُحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة بالإضافة إلى ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحيث أنها تأتي وفقا لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد أمريكا بين دول حلف الأطلسي، بمرور الوقت استطاع العسكر إرساء نخبة غير عسكرية في البلاد من عناصر البيروقراطية والمثقفين تتحدد مهمتها في حماية الجمهورية داخلياً، ومراقبة سلوك مواطنيها فيما لم يتخلى الجيش أبدا عن دوره الخارجي المتمثل في حماية استقلال البلاد.

لذلك تلعب المؤسسة العسكرية التركية دوراً متميزاً في النظام السياسي التركي، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح دورها وصراعها على السلطة والانقلابات التي حدثت في تركيا ودور المؤسسة العسكرية فيها، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول:

الصراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية الأخرى (الانقلابات العسكرية)

كان للجيش التركي مكانة ودور فاعل في الحياة السياسية منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، وأصبح الجيش في الدولة التركية هو من المؤسسات الرئيسية والمهمة في الدولة، وقد حظي بدعم مالي وسياسي كبير من الدولة[1]. وقد حدد الدستور التركي في مادته رقم 35 بأنه من حق القوات المسلحة التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والعلمانية والديمقراطية معرضتان للخطر, وبذريعة الحفاظ على العلمانية والجمهورية أقدم الجيش على تنفيذ ثلاثة انقلابات على الحكم في تركيا بعد عام 1960 وكان لتلك الانقلابات الدور المهم في تعزيز النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي، حيث أصبح الجيش

1) عمر سمير، "المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا 1981 –"2011، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد15 يناير،(2015)، ص33.

التركي هو الذي يتحكم في العملية السياسية في تركيا، فمنذ تأسيس الجمهورية كان الجيش هو محرك الجمهورية ومؤسسها الحقيقي بعد تحقيق النصر في حرب الاستقلال، فكانت الحكومة التركية الأولى حكومة عسكرية لأن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كانوا من قادة الجيش، وبالتالي شهدت الجمهورية التركية عدد من الانقلابات العسكرية على النظام السياسي مما أعاق كثيراً عمليات التحول الديمقراطي وجاءت على حساب الإنجازات الديمقراطية التي حققتها تركيا[2].

وكان الجيش التركي يحرص على تسيير الأمور في تركيا وفق رؤيته السياسية، لذا كان يلجأ إلى الانقلابات العسكرية لتغيير الأوضاع السياسية في تركيا فقد شهدت تركيا منذ عام 1908 لغاية الآن العديد من الانقلابات العسكرية، والتي أدت إلى التدخل في السلطة السياسية، وسنقوم باستعراض هذه الانقلابات وأثرها في الاستقرار السياسي التركي:

الفرع الأول: الانقلاب لسنة 1960م ودور المؤسسة العسكرية فيه:

تميزت المرحلة الممتدة من عام 1923 وحتى عام 1938 بالاستقرار السياسي وكان سبب الاستقرار هو وجود أتاتورك ولم يكن هناك أية مشكلة، لا بالنسبة للجيش ولا بالنسبة للحكم، فقد كان هو كل شيء فالجيش والحكم والتشريع والسياسية والإدارة والنظام، وبعد وفاة أتاتورك ومع مرور زمن قصير أصبح الجيش أشبه بمؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد على تصرفات السلطة التنفيذية [3].

وفي 5/27/ 1961، قام العسكريون بالانقلاب وتشكيل مجلس الوحدة الوطنية برئاسة الجنرال جمال جورسيل، وكان الاتفاق بين عصمت اينونو وجمال جورسيل بسيطاً وواضحاً، تقدمون لنا انتخابات برلمانية بأسرع وقت ممكن، ونحن نقدم لكم منصب رئاسة الجمهورية، والتزم جمال جورسيل بهذا الاتفاق حرفياً، وكأن الموضوع تبادل المصالح والمراكز السلطوية، وبموجب هذا الانقلاب أصبح الجيش شريكاً فعلياً في الصراع السياسي في تركيا والصحيح أنه تزعم الصدارة في هذا الصراع[4].

الفرع الثاني: الانقلاب لسنة 1971م ودور المؤسسة العسكرية فيه:

مدد قادة انقلاب 1960 موعد الانتخابات النيابية، رغم اقرار الدستور الجديد ووعودهم بأن هذه الانتخابات ستكون بعد أيام قليلة من إقراره وكان الدافع لهذا التمديد هو الانتهاء من زعماء العهد البائد من قادة الحزب الديمقراطي، ولكي لا تكون محاكمتهم ورقة بأيدي القوى السياسية التي ستخوض الانتخابات النيابية، وبعد صدور الأحكام القضائية في 1961/9/15 عن محكمة (ياسي أضا) ، أعلن عن الانتخابات الجديدة في 10/15/ 1961[5]. وفي السادس عشر من أيلول لعام 1966، تم التوقيع على وثيقة يلتزم بموجبها قادة الأحزاب لمصلحة استقرار الأوضاع السياسية[6]. وتتجسد في هذه المبادئ، أفكار وعقائد العسكر وحدود لا يمكن لأي حزب تجاوزها (نظرياً).

والجديد هنا دخول حزب العدالة والذي يعتبر الوريث الأيديولوجي للحزب الديمقراطي حيث أسس هذا الحزب على يد الجنرال المسرح على يد الانقلابين (عرموش بالا) رغبةً منه في إعادة الاعتبار للضباط الذين تم تسريحهم من الجيش، وأهداف هذا الحزب هي نفس أهداف الحزب الديمقراطي المنحل، وانضم أنصار الحزب الديمقراطي إلى حزب العدالة، وكان أبرز من عاد من هؤلاء النائب السابق (سعد الدين بلقش، ومسليمان در سيريل) [7].

وفاز بأعلى نسبة بهذه الانتخابات حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على (١٧٣) مقعداً وكُلّف انونو زعيم الحزب الجمهوري بتشكيل حكومة جديدة وائتلف مع حزب العدالة المعارض العنيد له في الحكومة الجديدة الأولى بعد الانقلاب، وانتخب الجنرال جمال جورسيل كأول رئيس الجمهورية بعد انقلاب 1960 وكان العسكر قد فرضوا الائتلاف بين حزبي الشعب الجمهوري وحزب العدالة، الذي لم يستمر فقدم اينونو في أيار ١٩٦٢ استقالته، وكلف من جديد بتشكيل حكومة جديدة ، فأتلف مع حزب الفلاحين الجمهوري. وفاز في انتخابات ١٩٦٥ حزب العدالة بأكثرية (٥٣%) من الأصوات وكلف زعيم الحزب آنذاك سليمان دميريل بتشكيل الحكومة الثالثة (بعد الانقلاب)، وكان جودت صوناي رئيس هيئة أركان الجيش، قد أطلق تحذيراً إلى الأحزاب السياسية من أجل لجم تصرفاتها، تلك التصرفات التي تؤدي إلى تقسيم البلاد، وإبعاد الشعب عن الجيش، وبديهي فإن هذا التحذير موجه لحزب العدالة، الذي بدأت فاعته الشعبية تزداد وخاصة بين جماهير الفلاحين وحتى بعض مؤيدي انقلاب١٩٦٠[8].

الفرع الثالث: انقلاب 1980 ودور المؤسسة العسكرية فيه:

لم تتوقف الانقلابات عند انقلاب 1971 وجاء انقلاب 1980 ليضيف انقلاباً جديداً في تاريخ تدخل العسكر في النظام السياسي التركي، ولا يمكننا رصد تدخل الجيش في هذا الانقلاب إلا بالعودة إلى السنوات التي أعقبت انقلاب 1971 والأحداث التي برزت خلال هذه المرحلة، فبعد انقلاب 1971 مباشرة، وضع الجيش يده على السلطة عبر وزارة مؤلفة من وزراء تكنوقراط مدنيين، استمروا في إدارة شؤون البلاد حتى شهر تشرين الأول ع ام 1973م، وفي تشرين الأول عام 1973، جرت انتخابات نيابية عامة جديدة في البلاد، وتنافس في هذه الانتخابات ثمانية أحزاب، وكانت نتيجة الانتخابات عدم حصول أي حزب من الأحزاب المتنافسة على أغلبية المقاعد[9].

2) سليم صويص، **أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة**، مطبعة شلنر، عمان، 1994، ص22.

3) مصطفى الزبن، **أتاتورك وحلفاؤه**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،1982، ص254.

4) نبيل حيدري، **دراسة في السياسة الخارجية التركية**، صبرا للطباعة والنشر، الكويت، 2010.، ص65.

5) سليم صويص، مرجع سابق، ص29.

6) نبيل الحيدري، **السياسة الخارجية التركية منذ عام 1945**، صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986، ص65.

7) Szyliowicz, Joseph S. The Turkish Electone 1965, The Miklie Fast Journal vol20 4, Autumn 1966 P. 76

8) Seytinler, Jumesh & Elites and Modernization in Turkey, in Frank Fachau (ed.) Mass, 1975, p 521 Joseph. Sy The Tak Election, 476.

9) سليم صويص، مرجع سابق، ص29.

وفي ظل نتائج الانتخابات الأنفة الذكر، لم يكن ممكناً تشـــكيل حكومة جديدة، إلا بعد ثلاثة اشـــهر، حيث تحالف حزب الشـــعب الجمهوري مع حزب الخلاص الوطني برئاســة برلنت أجاويد، ولم بعضـي وقت حتى تقدم أجاويد باسـتقالته (١٨/٩/١٩٧٤) بسـبب انهيار اختلافه ، وهذا أمر منطقي بسبب التناقض البين بين حزبه وحزب الخلاص الوطني علماني - ديني) [10].

أن تبريرات هذا الانقلاب التي روج لها العديد من الكتاب والصـحف إزهاق الأرواح، ومنع الإرهاب، ووضـع حد للصـراعات الحزبية، أو التخوف من انقلاب عسـكري من جانب صغار الضباط لم تكن صحيحة، والصحيح هو أن الجيش وجد امام معطيات جديدة تمثلت في بروز تيارات سـياسـية جديدة وهي التيار الإسـلامي الذى مثله حزب الخلاص الوطني وتيار يسـاري متطرف (حزب العمل الوطني)، وطالما أن تلك الأحزاب ستدخل اللعبة السياسية عبر الانتخابات (الديمقراطية)، فإن منعها من العمل السياسي لا يكون إلا بإلصاق تهم الخيانة أو الإرهاب أو الرجعية بها [11].

الفرع الرابع: أزمة 1997 ودور المؤسسة العسكرية فيها:

تعتبر أزمة ١٩٩٧ ، انقلاباً لقادة الجيش التركي ضد حزب الرفاه الذي مثل بروز الإسلام السياسي على الساحة السياسية التركية كعامل فاعل فيها، صحيح أن هذا الانقلاب حدث عام ١٩٩٧ ، لكن الصحيح أيضا هو أن هذا العمل يرتبط بمسألتين اثنتين، وتشكل الأولى سبباً ومدخلاً للثانية، الإسلام كمسألة دينية في تركيا، ثم الإسلام السياسي، ونعود المسألة الأولى في جذورها إلى فترة اعتماد العلمنة كبديل عن الإسـلام على يد النخبة العلمانية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك منذ عام ١٩٢٣ وحتى أيامنا هذه[12]، ولو تتبعنا بشكل مختصر مقدمات بروز الإسلام السياسي في تركيا لوجدنا ما يلي:

أولا: العلمانية والتوجه الأوروبي: أوجد اتاتورك منذ أن ألغى الخلافة الإسـلامية (١٩٢٢)، وحتى (١٩٣٨) الركائز الأسـاسـية لمجتمع علماني أوروبي التوجه، واعتبر أن شـرط قبول الغرب لتركيا هو التخلي عن الإسـلام، وكرس ذلك في الدسـتور والقوانين والمؤسسات وبالتالي فهم اتاتورك أن العلمنة تعني استئصال الدين من المجتمع، وبعد وفاته خلفه عصمت اينونو الذي عمل كسلفه على محاربة الاتجاهات الدينية، واستمرت بنفس النهج حامية الكمالية والعلمانية في تركيا المؤسسة العسكرية، إلى يومنا هذا.

ثانياً: ظهور الإسلام السياسي: شكلت المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٥ ولغاية عام ١٩٧٠ مقدمات ظهور الإسلام السياسي، وكان السبب في ظهورها هو استغلال الإسلام من قبل الأحزاب السياسية كورقة انتخابية، وليس لغاية تنميته وكانت البدايات مع حزب النظام الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان " في ٢٦/١/١٩٧٠م.

مما تقدم نجد أن المؤسسة العسكرية التركية تهمين على صناعة القرار السياسي (الداخلي والخارجي) في تركيا، وأن معظم السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بالأمن القومي توضع بإشراف الجيش، معتبراً نفسه أنه حام للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ولا شك أن توجهات النخبة المدنية تتفق في كثير من الحالات مع توجهات السكر، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، مع تأكيدنا أن دور العسكر يتزايد في الحالات التي تمس فيها المبادئ الكمالية والتي يعتبرها العسكر خروجاً عن المبادئ العلمانية، وفيها مساس لتوجهات تركيا الغربية. أو في الحالات التي يشعر فيها العسكر بتهديد داخلي اثني أو عرقي أو طائفي.

المطلب الثاني

دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية التركية

من خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض دور المؤسسة العسكرية التركية في صنع السياسية الخارجية التركية في فترة الدراسة في هذا المطلب ولممتدة منذ نشأة الدولة التركية ولغاية تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة والتي سنتناولها وفق الاتي:

الفرع الأول: دور المؤسسة العسكرية في السياسية الخارجية التركية تجاه القوى الدولية

سنتناول في هذا الفرع تأثير المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية التركية تجاه القوى الدولية في تلك الفترة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) وذلك على النحو الاتي:

أولاً: اتجاه الولايات المتحدة

ترى الولايات المتحدة الأمريكية في الجنرالات الأتراك امتداداً للعلمنة وتوجهات أتاتورك، وتعتبر القوات المسلحة بمثابة الحارس القانوني للديمقراطية التركية، وهذا ما أكده الكثير من المؤولين الأمريكان حول دور العسكر في تركيا بأنهم يقومون بحماية الديمقراطية والقضاء على الفوضى وانعاش الاقتصاد، وفي المقابل رأت المؤسسة العسكرية التركية في الولايات المتحدة مصدراً للدعم السياسي والأمني العسكري إضافة إلى إمكانية الضغط على أوروبا لقبول تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي[13].

لكن بعد الحرب الباردة وبروز الإسلام السياسي تيار قوي وفاعل في الحياة السياسية التركية حدث تغييراً في الموقف الأمريكي تجاه تركيا بشل عام والعسكر بشكل خاص، فإن قيام الجيش بالتدخل بالحياة السياسية المدنية متوقعاً بدعم الولايات المتحدة دون الأخذ بتحذيراتها، فإنه سيضع الديمقراطية الهشة في تركيا في خطر، لقد فسر الجنرالات الأتراك ما ورد على لسان الناطقين الرسميين باسم الولايات المتحدة حول التأكيد على النظام العلماني للدولة التركية على أنه دعم لهم، وبالمقابل أن شعور الجنرالات الأتراك هو عدم الارتياح من مواقف واشنطن وهذا الشعور يدفعهم لعدم الاعتماد عليها في المواضيع التي تهم تركيا[14].

وفي المحصلة بنيت السياسة التركية تجاه الولايات المتحدة وفق فهم ومنظور المؤسسة العسكرية التركية ومن يوليها من الناحية المدنية العلمانية وكان دافع أولئك هو[15]:

1. كسب الدعم الأمريكي المادي والمعنوي (الاقتصادي والعسكري).

---

10) نبيل الحيدري، مرجع سابق، ص45.

11) عوني عبد الرحمن السبعاوي، **العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، سورية، 1992، ص235.

12) ارسين أوغلو، "العلاقات العربية التركية إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد242، تاريخ شهر نيسان 1999، ص32.

13) ياسين أحمد سليمان القطاونه، **الدور الإستراتيجى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل أحادية القطبية 1991 - 2008** ،رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، 2009، ص33. .

14) اسراء أحمد إسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة مصر والجزائر وتركيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2015، ص44.

15) أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص22

2. تحقيق أمن تركيا من خلال ذلك الدعم، نتيجة هواجس تركيا الأمنية تجاه الغرب وروسيا.
3. اكتساب الشرعية في تصرفاتهم وأفعالهم داخل تركيا وفي سياسة تركيا الخارجية ومواقفها من القضايا المختلفة
4. تغير موقف الجنرالات الأتراك بعد انهاء الحرب الباردة نتيجة تغير مواقف الولايات المتحدة رغم انتهاج العسكر لمواقف خارجية تندرج مجموعها ضمن إطار المنظور الأمني الأمريكي
5. وجدت الولايات المتحدة في المؤسسة العسكرية التركية أداة ناجعة في النظام السياسي التركي تستطيع من خلال توجهاتها (أي المؤسسة العسكرية) الإبقاء على تركيا كموقع متقدم يحفظ مصالحها في هذه المنطقة من العالم وخاصة قبالة روسيا إبان الحرب الباردة ولو نسبيا.

ثانياً: اتجاه روسيا

اتسمت العلاقات التركية – الروسية بالاتزان والتعاون قبل الحرب البارة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ولم يكن للعسكر في هذه المرحلة أي دور في هذا الشأن، بل برز دور العسكر في السياسة الخارجية التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالأخص اتجاه الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، حيث سعت تركيا إلى التمدد فيها، فقد كانت المؤسسة العسكرية التركية متحمسة لإقامة علاقات قوية مع هذه الدول المستقلة حديثاً وخاصة تلك التي ترتبط مع تركيا، لذلك دعت تركيا إلى قمة تضم تلك الدول[16].

أن العسكر الأتراك قد بلوروا توجهاتهم تجاه روسيا في السياسة الخارجية التركية. فهم : حذرون من النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات المستقلة، وتساورهم الشكوك هذه المسألة خوفا من الدخول في حيال سياسة روسيا، ويتعاملون بحذر شديد معها، وبنفس الوقت يسعون إلى إضعاف الهيمنة الروسية المتزايدة في الجمهوريات المستقلة من خلال تأمين دعم غربي - أمريكي لتركيا في هذا الإطار، سيما وأن الولايات المتحدة ترى في وجود تركيا، وازدياد نفوذها ضمانة لمصالحها في المنطقة، ولو بشكل نسبي، وعلى المدى المنظور ومن ذلك تحاول تركيا أن تعمم نموذجها العلماني على هذه الدول ويبرز على السطح التعاون (الإسرائيلي - التركي)، الذي يحقق في أحد جوانبه وأهدافه، احتلال موقع متقدم في هذه الجمهوريات المستقلة، بما يعود بالفائدة الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويبعد بالتالي شبح انتشار الإسلام والحركات الأصولية الناشئة في تلك الجمهوريات، وبذات الوقت يقطع الطريق أمام إيران، ومرة أخرى تلتقي توجهات السياسة الخارجية التركية المتمثلة بتوجهات المؤسسة العسكرية مع حلفائها التقليديين والجدد (أوربا، الولايات المتحدة - إسرائيل) وذلك لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية من الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي[17].

الفرع الثاني: نموذج لدور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي الخارجي:

يمثل مشاركة المؤسسة العسكرية وتأثيرها الواضح والكبير في القرار التركي بشأن التحالف التركي-الإسرائيلي أهم النماذج لدور هذه المؤسسة الواضح والمؤثر في السياسة الخارجية التركية وسنقوم ببحث هذا القرار من جوانب عدة على النحو الاتي:

أولاً: العلاقات التركية الاسرائيلية

تبدو العلاقات بين تركيا وإسرائيل من خلال الإشارة لبعض المواقف المعلنة من محطات بارزة في التاريخ المعاصر لتركيا والكيان الصهيوني، فقبل الإعلان عن ما يسمى بـ(دولة إسرائيل) عارضت تركيا قرار تقسيم فلسطين، متفقة بموقفها مع الدول العربية [18].

جذبت الأحداث السياسية في المنطقة تركيا على الانخراط في معادلة الشرق الأوسط والتفكير في الطروحات الإسرائيلية ومفاهيمها وكذلك مفاهيم أمريكا عن نظام شرق أوسطي جديد تكون تركيا فاعلة فيه[19].

كانت فترة التسعينات مليئة بالتواصل، ولوفود والزيارات بين مسؤولي البلدين، وفي عام ١٩٩٤ زارت تانسو تشيار رئيسة وزراء تركيا آنذاك تل أبيب و وقعت مع الجانب الإسرائيلي، عدة اتفاقيات سياحية وتجارية وعسكرية، وفي عام ١٩٩٥ زار بولنت أجاويد رئيس الوزراء التركي أنذاك إسرائيل، وأعلن هناك أن تركيا بحاجة إلى إسرائيل الأمنة، وإسرائيل بحاجة إلى تركيا الأمنة وسليمان دميريل الرئيس التركي الأسبق عندما زار إسرائيل في آذار ،١٩٩٦ ، ووقع مع الجانب الإسرائيلي اربعة اتفاقيات هي اتفاقية التجارة الحرة، ومنع الاندراج الضريبي، وتشجيع الاستثمارات بين البلدين، والتعاون للعلمي والتقني والصناعي[20].

وبرز في الحياة السياسية التركية، جديد وغير متوقع وهو وصول زعيم حزب إسلامي إلى رئاسة الحكومة التركية، والذي أعلن صرحه أنه سيقيم علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية وأعلن أيضا مجموعة من المواقف والتوجهات السياسية التي تنسف بشكل أو بآخر ما تم التوصل إليه من نتائج كبيرة من التعاون التركي الإسرائيلي، وفي مختلف المجالات.. و سبق وأن أشرنا في موضع آخر أزمة (١٩٩٧) كيف فرضت المؤسسة العسكرية على أربكان ما لا يرغب . ولتوضيح دور المؤسسة العسكرية في إلزام أردوغان بالتعامل مع "إسرائيل" : والحليف كما يسمونها "العسكر" في أكثر من موقف سنعرض الآتي:

1. اعتبرت المؤسسة العسكرية أن احتفالات يوم القدس في ٤/٢/١٩٩٧ في مدينة سنجان التركية خروجا عن توجهاتها، وكان رد فعلها سحق هذه الظاهرة وانزال الدبابات إلى شوارع المدينة.
2. الزم أربكان باستقبال وزير خارجية "إسرائيل" ديفيد ليفي عام ١٩٩٧.
3. أعلن أربكان في ١٣/٠/١٩٩٧، عن تأجيل المناورات التي أعلن عنها بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة وكان رد المؤسسة العسكرية أن هذه المناورات لن تؤجل وأيدت هذا الكلام تانسو تشيلر صراحة في ١٤/٥/١٩٩٧.
4. في ٦ أيلول ١٩٩٨ قام مسعود بلماظ بزيارة إلى كل من الأردن وإسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وذلك للبحث في تحويل نظام التعاون التركي - الإسرائيلي الراهن إلى نظام أمن اقليمي، وتأسيس تعاون عسكري مع الأردن أيضا، وفي معرض زيارته صرح أن الحلف الثلاثي التركي - الإسرائيلي - الأردني، قيد الإعلان، وأنه يجري التخطيط بين هذه الأطراف المناورات بحرية (إنسانية) جديرة في المتوسط [21].

16) اسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص45.

17) مازن حميد شلال، **المتغير العسكري في العلاقات الروسية - التركية منذ بداية القرن الواحد والعشرون**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧، ص ١٦٤.

18) السعيد سعيدي، "تطور العلاقات التركية الاسرائيلية"، **مجلة العلوم الانسانية**، س 11, ع 21 ، 201، ص227.

19) فاتن نصار، "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية"، **مجلة القدس**، مركز الاعلام العربي، القاهرة، س13، العدد152، 2015، ص103.

20) السعيد سعيدي، مرجع سابق، ص229.

21) محمد عبد القادر، "العلاقات التركية الإسرائيلية: قراءة في ملامح المستقبل"، **مجلة القدس**، مركز الاعلام العربي، س12، العدد139، 2010، ص109.

ومن عام ١٩٩٣ ولغاية بداية القرن الواحد والعشرين وقع الجانبان العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية، ولم يقتصر الاتفاق على التدريب، وتزويد تركيا بالسلاح المتطور، وتحديث القوات التركية بل تجاوز ذلك ليشمل تدريبات عملية على تدخلات تشمل لبنان وسوريا وشمال العراق[22].

وهكذا نجد ان المؤسسة العسكرية هي جزء مكون للسياسة الخارجية التركية قد جعل من هذا التحالف مع إسرائيل هدفاً يسعى لتحقيقه، مما تقدم نجد أن المؤسسة العسكرية التركية تهمين على صناعة القرار السياسي (الداخلي والخارجي) في تركيا، وأن معظم السياسات الخارجية والقرارات المتعلقة بالأمن القومي توضع بإشراف الجيش، معتبرا نفسه أنه حام للعلمانية ولمبادئ أتاتورك، ولا شك أن توجهات النخبة المدنية تتفق في كثير من الحالات مع توجهات تلك المؤسسة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. مع تأكيدنا أن دور المؤسسة العسكرية يتزايد في الحالات التي تمس فيها المبادئ الكمالية والتي تعتبرها المؤسسة العسكرية خروجا عن المبادئ العلمانية وفيها مساس التوجهات تركيا الغربية، أو في الحالات التي تشعر فيها تلك المؤسسة.

المبحث الثاني:

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي (2002- 2022)

تميزت العملية السياسية في تركيا بوجود دور لا زال واضحاً ومؤثراً للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للدولة التركية، فقد ان للجيش التركي مكانة متميزة لاعتماده على القانون والدستور في العملية السياسة، لكن بدأ هذا الدور في التراجع بعد عام 2003، وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أصبح للجيش أدوراً محددة بعد إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي قلصت من دوره في الحياة السياسية إلى جانب مؤسسات أخرى، وعلى ذلك سنقوم من خلال هذا المبحث باستيضاح دور المؤسسة العسكرية في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم، وذلك وفق التفصيل الآتي:

المطلب الأول

العلاقة بين حزب العدلة والتنمية والمؤسسة العسكرية (الصراع على السلطة)

ساهم تغيير الرأي العام التركي بشكل جلي في الانتخابات التشريعية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر 2002م، في إزاحة الطبقة السياسية التقليدية (العسكر، والعلمانيين، المدنيين) عن المشهد السياسي التركي، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، واضعاً ثقته به للخروج بتركيا من أزماتها الداخلية وبالتالي، بدأت تركيا مع هذا الحزب مسيرة الإصلاح الداخلي.

وقد ساعدت الإصلاحات الداخلية الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في إنجاح السياسة الخارجية؛ حيث كان لها بالغ الأثر في تقدّم المجتمع التركي، لكنَّها لم تحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين العرب ؛ لذا، يهتم هذا المطلب بالإصلاح الداخلي في تركيا ليؤكد على فرضية مفادها: أنّ الإصلاح الداخلي في أي دولة ليس بالأمر الصعب، ولكن يجب أن تتوافر له رؤية، وإرادة سياسية تكون مصممة على النهوض بالبلد، وأخذه إلى حيث رفاهية المجتمع، وهذا يؤدّي إلى سياسة خارجية قويَّة قائمة على واقع داخلي متين، يحرّر البلد من سياسة التبعية والرهان على المساعدات الخارجية التي تُبقي أي بلد تحت رحمة مساعديه. ومن خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض ما يلي:

الفرع الأول: الصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية (2002-2007):

بمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، أتبع كل من الجيش والحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما. ومع أن الجيش أمتنع عن انتقاد الحكومة في البداية، إلا أنه لم يستطع الصمت طويلا أمام العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية. فأستخدم الجيش خطبا لبعض أعضائه للتدخل في سياسات الحكومة، وحاولت النخبة الحاكمة في حزب العدالة والتنمية بناء توافق في الآراء مع الجيش من خلال تجنب السياسات الإسلامية وإطلاق عبارة حزب محافظ على حزبهم بدلاً من حزب ديني. وعلاوة على ذلك، جعلوا صورة الحزب وجدول أعماله الأيديولوجي موجهة نحو الغرب، بإتباع سياسات ليبرالية جديدة وإصلاحات اقتصادية وديمقراطية لنيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي[23].

كما أدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليص سلطات المؤسسة العسكرية التي حاكمت المدنيين أمام محاكم عسكرية. ومن أجل تحجيم استقلالية الجيش في المعاملات المالية، ازدادت صلاحيات البرلمان وديوان المحاسبة في الإشراف على الميزانية العسكرية وممتلكات الدولة المملوكة للقوات المسلحة. أيضاً، عند من هذه القوانين الجديدة تجاوزت الحكومة مجلس الأمن القومي (MGK) وأرسلت مشاريع القوانين للبرلمان مباشرة للحد من تأثير الجيش في مثل هذه المسائل في نفس الوقت، فإن الجيش الذي أطلق على نفسه دوماً رائد التغريب، لم يعارض محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الإصلاحات الجاري تنفيذها لتأهيل تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، طالما أنها لا تتعدى على مبادئ أتاتورك العلمانية والقومية ولا تجعل الأراضي التركية قابلة للتجزئة[24].

---

22) صلاح عبد السلام عبد الحميد، **العلاقات التركية الإسرائيلية والشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2013، ص44.

23) أحمد داوود أوغلو، **لسنا بحاجة إلى خارجة طريق بل الوصول لنهاية الطريق**، القاهرة، 2008، ص44.

24) أحمد موسى بدوي، تغيير استاتيكي: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2014، ص143.

وعندما شعر العسكريون أن صلاحياتهم الرسمية (المؤسسية) يتم تقليصها من خلال إصلاحات الاتحاد الأوروبي، قاوم بعض كبار أفراد الجيش الإصلاحات الأوروبية، ولجأوا إلى آليات السلطة غير الرسمية (غير المؤسسية مثل الخطب والبيانات الصحفية والإعلانات لبسط نفوذهم سياسيا على القضايا الداخلية والسياسة الخارجية، بما في ذلك العلمانية، والقضية الكردية وقبرص على سبيل المثال، خلال إلقاء كلمات في الاحتفالات والمناسبات وحفلات التخرج في الكليات العسكرية انتقد كبار أفراد الجيش عددا من سياسات حزب العدالة والتنمية. كان من بين هذه السياسات إصلاح قانون التعليم العالي الذي سمح لخريجي المدارس الدينية (مدارس الأئمة والخطباء بالالتحاق بالجامعات في عام 2003، وارتداء الحجاب في الأماكن العامة طوال عام 2003 ، وتحسين العلاقات مع مدارس كولن وحركة الرؤية الوطنية من خلال الدبلوماسيين الأتراك في السفارات التركية في أوروبا. وبعد إعادة تسلح حزب العمال الكردستاني مرة أخرى بعد انتهاء فترة وقف إطلاق النار من جانب واحد، والتي استمرت لمدة خمس سنوات، حث الجيش حزب العدالة والتنمية على اتخاذ موقف متشدد من الإرهاب، مما أدى إلى من قانون مكافحة الإرهاب في عام 2006[25].

عملت حكومات حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 علي تقليص سلطة الجيش في التدخلات في السياسية الداخلية والخارجية مما أدى إلى صراع على السلطة مع حزب العدالة والتنمية، بعد أن حصل على 46.7% من الأصوات في الانتخابات العامة في يوليو 2007، عمّل الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط على الجيش[26].

وثمة سبب آخر للمواجهة بين الطرفين كان الاستعاضة عن رئيس هيئة الأركان العامة المعتدل حلمي أوزكوك، إذ أستبدل به (يشار بوبوك أنيت) القومي والمؤيد للعلمانية. فعلى عكس الجنرال أوزكوك، الذي فضل البقاء بعيدا عن السياسة اليومية، انخرط الجنرال بويوك أنيت في السياسة من خلال إلقاء الخطب حول الأنشطة المناهضة للعلمانية والانفصالية. فمن أهم الصراعات بين حزب العدالة والتنمية والجيش حدثت عندما رشحت الحكومة عضوا بارزاً في الحزب، ثم وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول لخوض الانتخابات الرئاسية عام 2007[27].

وشعر الجيش بامتعاض من هذا القرار، لكنه كان مجردا من آلياته الرسمية التي استخدمها سابقاً للتدخل سياسياً، ولجأ الجيش إلى آليات غير رسمية من خلال مذكرة نشرها بيوك على موقع للجيش في 27 أبريل 2007 تتحدث عن المخاوف من العمل ضد العلمانية في تركيا. وأوضح أن الجيش يعارض ترشح كل من رئيس الوزراء أردوغان ووزير الخارجية غولو كان رد فعل النخبة الحاكمة في حزب العدالة والتنمية قاسيًا، بالإعلان عن أن مكتب رئيس هيئة الأركان العامة خاضع وتابع دستوريًا لرئيس الوزراء في النهاية، جاء الانتصار المدوي في الانتخابات التي جرت في يوليو 2007، وأصبح غول رئيساً للجمهورية. وكانت مذكرة الجيش الإلكترونية في 27 أبريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية لصالح المدنيين على حساب الجيش، ومنذ ذلك الزمان تم إخضاع الجيش لأوامر المدنيين[28].

الفرع الثاني: الإصلاحات الدستورية والقانونية في تركيا وأثرها على الدور الداخلي والخارجي للمؤسسة العسكرية

إن أياً من دساتير الجمهورية التركية الثلاثة الصادرة في 1924 ، و 1961، و 1982م لم يتم وضعه عن طريق جمعية تأسيسية، أو مجلس تشريعي تم اختياره بحرية، ويمثل الشعب على نطاق واسع من خلال عملية تفاوض، وتفاهم تتم بين الأحزاب المختلفة، فقد صدر دستور 1924م عن طريق مجلس تشريعي أحادي الحزب، وهيمن عليه تقريباً حزب الشعب الجمهوري الذي كان حديث التأسيس آنذاك على يد مصطفى كمال أتاتورك وعلى الرغم من أن هذا الدستور كان يحمل روحاً ديموقراطية، ولم ترد فيه أي إشارات إلى نظام الحزب الواحد الاستبدادي (1925 - 1946م)، إلا أنه كان أداة مناسبة لهذا النظام؛ حيث إنّه لم يضع أي ضوابط أو توازنات رقابية ضدّ السلطة المطلقة للأغلبية البرلمانية.[29]

أما كلّ من دستوري 1961 و 1982م فكانا نتاجاً للتدخلين العسكريين، اللذين وقعا في عامي 1960 و 1980م على التوالي. فقد لعبت اللجان العسكرية التي نفذت الانقلابين العسكريين الجنة الوحدة الوطنية (NUC) في عام 1960م ، و (مجلس الأمن القومي (NSC)في عام 1980م دوراً مهيمناً، في كلتا الحالتين؛ حيث كان المجلس العسكري الحاكم واحداً من المجلسين اللذين تتكون منهما الجمعية التأسيسية للدستور، وفي أي من الحالتين لم يتم اختيار الجناح المدني في الجمعية التأسيسية (مجلس نواب 1960-1961م، ومجلس استشاري 1981-1983م) على أساس انتخابات شعبية حرة كان الأول مبنياً على نظام تعاوني في الأساس، يستبعد تماماً أنصار الحزب الديموقراطي الذي أطيح به، أما الأخير، فكان يتألف من (160) عضواً قام مجلس الأمن القومي الحاكم بتعيينهم جميعهم[30].

وقد ذهب مجلس الأمن القومي أبعد بكثير من سابقه في استبعاد جميع مساهمات المجتمع المدني في وضع دستور 1982م حيث تم إغلاق جميع الأحزاب السياسية، ولم يتم تأهيل أي من أعضاء الأحزاب السياسية اعتباراً من 11 أيلول / سبتمبر (1980م) لعضوية المجلس الاستشاري. بالإضافة إلى هذا، وعلى نقيض الجمعية التأسيسية لعام 1960م كانت سلطات المجلسين اللذين تتكون منهما الجمعية التأسيسية للدستور غير متكافئة إلى درجة كبيرة. فقد كان لمجلس الأمن القومي القول الفصل في المشروع الذي أعده مجلس الشورى، مع عدم وجود آلية لتسوية الخلافات في الرأي بين الهيئتين، وهكذا، لعب المجلس الاستشاري الذي يتألف بمعظمه من البيروقراطيين دوراً استشارياً فقط، كما يوضح اسمه وبالتالي لم يكن مستغرباً أن يلاقي دستور 1982م انتقادات حادة تقريباً منذ بدايته[31].

---

25) احم أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص213.

26) جمال خالد محمد القاضي، "بنية النظام السياسي التركي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مجلد7, 2017، ص 400 -ص 433.

27) -أحمد سعيد نوفل وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2016، ص154.

28) خليل إبراهيم الطيار، "الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد99، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص54.

29) ضياء أونيس، "تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية"، **مجلة رؤية تركية**، ترجمة هاجر أبو زيد، الملجد1، العدد3، تركيا، 2012، ص156.

30) كريم مطر حمزة الزبيدي، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2015، ص 142

31) ينظر: دستور تركيا لعام 1982 مع تعديلاته لغاية العام 2002 على الموقع الإلكتروني www.constituteproject.org : ؛ حيث يتكون هذا الدستور المعدل من (177) مادة، ويلاحظ في هذا الدستور أنه أفرد مواداً تتناول التعليم ومؤسسات. التعليم العالي، وذلك بدءاً من المادة (130) وانتهاء بالمادة (135)، كما أنه نص في المادة (136) على الآتي: تقوم رئاسة الشؤون الدينية التابعة للإدارة العامة، بممارسة واجباتها المنصوص عليها في

حيث قامت في السنوات التالية، معظم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الرائدة مثل: نقابة المحامين التركية(TBB))، واتحاد الغرف التركية للتجارة والصناعة(TOBB)، وجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك(TUSIAD)باقتراح مشروعات دستورية جديدة تماماً، أو على الأقل تغييرات جذرية في الدستور[32].

كما أنه لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذها، خاصة وأن المؤسسة العسكرية لها دور كبير في السياسة التركية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصبح لا بد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي فكانت هذه التعديلات على النحو التالي[33]:

1. عُدّلت المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، واخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها . وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري فعلي، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.
2. عُدلت المادة (5) من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر.
3. عدلت المادة (13) من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي، ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات لتصبح مهمة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.
4. عُدّلت المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل عين محمد البوجان" في 17/8/2004م، ليكون بذلك أوّل شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.
5. عُدلت المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
6. عدلت المادة (131) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبهذا أصبح ولأول مرة، المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.
7. شملت التعديلات الدستورية والقانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامي، ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد والزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنية.
8. تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير، ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية، ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول: إن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولي، فلا يزال التدخل مكفولاً له في دستور 1982م السارية أحكامه حالياً لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك، فإن جهود حزب العدالة والتنمية لسّن دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح [34].

ويمكن القول إن ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي يشكل صلب عمل حزب العدالة والتنمية على صعيد سياسته الخارجية، إذ يسعى الحزب للالتحاق بالمنظومة السياسية الأوروبية، وفي هذا الصدد، وبعدما كانت تركيا تلاقي رفضاً من جانب دول الاتحاد لانضمامها إليه، نجد أن الجزء التقني لعملية الانضمام يمكن أن يستأنف، وأن القرار الفرنسي بشأنه بعد اعتراض الرئيس ساركوزي مهم، وبدل على أن الرئيس الجديد (هولاند) على عكس ،سابقه، ليس خصماً إيديولوجياً لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي... وقد أكدت المستشارة الألمانية ميركل أنه ينبغي مواصلة إجراءات الانضمام نتيجة المرونة الفرنسية[35].

ومما لا شك فيه أن محاولة تركيا بالاحتماء في ظل المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)، لها أسباب عدة، كونها عرضة لاحتمالات كثيرة تواجهها في محيطها، ومن أهمها احتمال التصادم مع ايران بسبب التنافس الاستراتيجي، والتحديات الداخلية التي تواجه حزب العدالة والتنمية، وإمكانية حصول تصادم بين الولايات المتحدة وتركيا في البحر الأسود، بسبب رفض تركيا للوجود الأمريكي المسلح فيه خوفاً من تداعيات الصراع بين واشنطن وروسيا. في هذا الصدد، وفي سبيل الانضمام للاتحاد الأوروبي، يمكن فهم التعديل الدستوري الجديد الحاصل في عام 2010 على دستور 1982 (الدستور الثالث في تركيا)، والذي وصفه أردوغان، بعد الاستفتاء عليه بأنه "دستور الإنقلابيين"، مشيراً في ذلك إلى قادة الانقلاب من العسكر، الذين وضعوه عام 1982[36].

على ذلك، يظهر أن تركيا تسعى لإجراء تعديلات على المستويين السياسي والاقتصادي، عرف في ما سبق بمعياري كوبنهاغن للانضمام حيث يظهر أن تجليات هذين المعيارين قد انعكست على تعليم سلطة الجيش التركي على حياة تركيا المعاصرة، إضافة إلى إحداث نوع من التطور على مستوى الاقتصاد الحزمة الثالثة مترافقاً مع تحديثات حقوقية عبرت عنها تعديلات الدستور الحاصلة في عام 2010، ضمن ما سبق عرضه (الحزمة الأولى) وإن كل ما سبق يؤكد حرص حزب العدالة والتنمية على الانضمام للاتحاد الأوروبي بإحداثه تغييراً بنيوياً في دستوره تهيئته لذلك.

القانون المتعلق بها، وفقاً لمبادئ العلمانية، على أن تنأى بنفسها عن جميع الآراء والأفكار السياسية، وتهدف إلى التضامن الوطني والوحدة الوطنية، ينظر: النسخة المترجمة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لسنة2014.

32)عايدة العلي سري الدين، **دول المثلث بين ففي الكماشة التربية – الإسرائيلية** ، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان،1998،ص337.

33) تشاغلار كيدير،" من قيود العسكر إلى قيود بروكسل"، **مجلة وجهات نظر القاهرة**، مصر، العدد (70) نوفمبر 2004، ص 18.

34) أحمد زكريا، "نظرة على استفتاء التعديل الدستوري التركي"، مجلة إيلاف لندن، العدد (4533)، 19 أكتوبر،2013،ص33.

35) طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص83-84ص ،ايضاً ينظر: مقالة بعنوان :"تركيا والاتحاد الأوروبي 2014 وما بعدها"، مجلة رؤية تركية، منشور بتاريخ 2013 على الموقع الإلكتروني: http://rouyaturkiyyah.com/.

36) صفر أبو فخر، "الدور التركي المتصاعد" ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ،موجود على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/.html.

المطلب الثاني:

تقليص دور المؤسسة العسكرية في ظل تبعية الجيش للسلطة المدنية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتوضيح كيف أدى تنامي السلطة المدنية لحزب العدالة والتنمية والاصلاحيات الدستورية التي أحدثتها والتي قلصت من دور المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية التركية، وذلك وفق الآتي:

الفرع الأول: تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية التركية (2007-2017):

وبعد انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات يونيو 2007 انتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلاً من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة والتنمية، وعاد التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة، وهي[37]:

1. محاكمات أرغنكون والمطرقة، والتي أدين فيها المئات من صغار وكبار ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم نشر الفوضى في تركيا وتبرير القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى هذه المحاكمات، بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات والمحاكمات في انقلابات 1980 و 1997، وما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان.
2. عزز حزب العدالة والتنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام 2007 و 2011 وحصوله على نسبة 46.7% و 49.8% من الأصوات على التوالي، وهو ما أتاح للحزب مجالاً أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية، وعلاوة على ذلك مكّن هذا النجاح الحزب من إتباع سياسات المقاربة الأمنية لفترة محددة وأتاح للحزب نقل بعض القضايا الحساسة من مجال الأمن إلى عالم السياسية.
3. فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية الإضافية أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة[38].

تلقى الجيش التركي ضربة سياسية عندما وضعت قضايا أرغنكون والمطرقة" أمام المحاكم بالتوازي، والتي انتهت في سبتمبر 2012، وأغسطس 2013 على التوالي في هذه القضايا، حكم على العشرات من ضباط الجيش من بينهم رئيس الأركان العامة وعدد من قادة الجيش، ومن الصحفيين والأكاديميين ورجال الأعمال والقوميين وممثلي منظمات المجتمع مدني، بالسجن لفترات طويلة لمحاولتهم التخطيط لانقلاب يطيح بالحكومة، والتحقيق في قضية أرغنكون، التي يمكن عدها المعركة القانونية الأكثر أهمية في التاريخ التركي الحديث، بدأ في يونيو 2007 بعد اكتشاف 27 قنبلة يدوية في منزل قديم في إسطنبول لأحد ضباط الصف المتقاعدين. ثم إلقاء القبض على 200 من الصحفيين والكتاب وقادة العصابات والعسكريين والعلماء ورجال الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن العثور على مذكرات قائد القوات البحرية الأدميرال أوزدان اورناكفي عام 2004، كشف عن مخططات لانقلابات تحت مسميات مشفرة مثل الفتاة الشقراء وضوء القمر، التي وضعها قادة القوات الجوية والبرية وقادة قوات الدرك، بالإضافة إلى ذلك، في محاولة لتقويض وإسقاط الحكومة، كانت هناك عدة عمليات أطلق عليها بريق البحر، والقفازات والقفص خطط لها بعض أفراد الجيش الذين رأوا أن حكومة حزب العدالة والتنمية تعد تهديدا على مبدأ علمانية الجمهورية[39].

اتاحت هذه المحاكمات لحزب العدالة والتنمية تعزيز وبسط نفوذه على النظام العسكري على سبيل المثال، نصف الأدميرالات الأتراك، وواحد من كل عشرة جنرالات في الخدمة الفعلية دخلوا السجون في أوائل عام 2012، متهمين بالتخطيط للإطاحة بالحكومة. وبعد خلاف مع رئيس الوزراء أردوغان بشأن ترقية أعضاء أتهموا بالتآمر في قضية المطرقة، أستقال رئيس هيئة الأركان العامة أشيك كوشنار في يوليو 2011، وطالب قادة الجيش والبحرية والقوات الجوية بالتقاعد المبكر. وعلى الرغم من التغطية الإعلامية ووصف هذا الحدث بأنه "زلزال سياسي"، طبعت الحكومة الاستقالات بالقول إن التعيينات والترقيات في الجيش سيتم اتخاذها وفقا للقوانين التي تنظم الفصل والترقية، وبسرعة تم تعيين القائد العام للدرك الجنرال نجدت أوزال، قائدًا للقوات البرية ورئيسا لهيئة الأركان العامة وهكذا، من خلال التدخل التعيينات، أوضحت الحكومة أن للمؤسسات المدنية رقابة على القرارات العسكرية[40].

وبدأت أبرز محاكمات الانقلابات بانقلاب 1980 في أبريل 2012، في حين أن محاكمة انقلاب 1997 بدأت في سبتمبر 2013 باستدعاء 103 من المشتبه بهم للتحقيق معهم. ومع أنه بدأ أن الجيش التركي حصل على دعم شعبي عند القيام بكل انقلاب، إلا أنه فقد الكثير من المصداقية والثقة بسبب انتهاك الحقوق السياسية والحريات المدنية، والأهم، حقوق الإنسان[41].

أن التدخلات السياسية الداخلية والخارجية للجيش حولت الصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية والجيش إلى صراع مفتوح ثانيًا، نتيجة للاقتصاد المزدهر، الذي حقق نموا اقتصاديا وصل إلى معدل 7.5 % سنويا، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، تم جذب استثمارات أجنبية مباشرة بمستوى لم يسبق له مثيل، ونجا الاقتصاد من الأزمة المالية في عام 2008 وازدادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في ثلاثة انتخابات متتالية. وعلاوة على ذلك، أستطاع الحزب تعزيز سلطته، واستطاع أن يحظى بالمزيد من الدعم الشعبي من خلال نجاحه في تقديم خدمات اجتماعية متميزة، ولاسيما في مجال الرعاية الصحية والإسكان ولو من خلال شبكة مؤسسات شعبية وحكومية هائلة، وتحسين البنية التحتية في المناطق الحضرية الفقيرة، وإعطاء الأولوية لحقوق الأكراد وغير المسلمين، في المقابل يلاحظ أن كل انقلاب كان ضد الحكومات الاستبدادية أو الحكومات الائتلافية الضعيفة التي فقدت السيطرة على أزمة اقتصادية أو على القانون أو النظام[42].

أدى تعزيز السلطة السياسية لحزب العدالة والتنمية إلى تصاعد دور النخب المحافظة والليبرالية المؤيدة للإسلاميين، وضعف النفوذ السياسي لحلفاء العسكر العلمانيين في القضاء والسياسة والإعلام، وكذلك بعض قطاعات المجتمع. وبسطت النخبة الإسلامية

37)أرشي أوغستاين، "الحرب على الإسلام، ترجمة محمد الشماع"، دار صفحات للدراسة والنشر، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد116، 2014، ص211.

38)إري زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013، ص98.

39) علي حسين باكير، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص20.

40) آرشي أوغستاين ، مرجع سابق، ص12.

41) محمد عبد العاطي وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص28.

42) علي حسين باكير، مرجع سابق، ص54.

المحافظة نفوذها وأصبحت أكبر تأثيرا في الاقتصاد والمجتمع السياسي، ووسائل الإعلام والسلطة القضائية، وحلت محل النخبة الموالية للعسكر في الأوساط البيروقراطية والصناعات التابعة للدولة، وذلك لأنه استطاع الجيش التركي الحفاظ على مكانته وقوته، وسوغ دوره السياسي من خلال إشعار حلفائه بخطر الأيديولوجيات الشيوعية في السبعينيات من القرن العشرين والرجعية الإسلامية، والتهديدات الانفصالية الكردية طوال التسعينيات والأعوام الأولى من الألفية الثالثة وبمجرد توقف التهديدات الإرهابية، أو كونها تحت السيطرة الحكومية من خلال سياسات المقاربة الأمنية بدأ نفوذ الجيش - السياسي يتلاشى[43].

كما تجرد الجيش من أهم آلياته المؤسسية من خلال إصلاحات الاتحاد الأوروبي: استمر في فقد المزيد من الصلاحيات الرسمية، مما أدى إلى إضعاف نفوذه السياسي. وكان من بين أهم هذه التغييرات التعديل الدستوري في سبتمبر 2010 الذي حد من اختصاصات المحاكم العسكرية وجعلها مقتصرة على الجيش والواجبات العسكرية. حتى عملية إقالة المجلس العسكري الأعلى للموظفين العسكريين خضعت للمراجعة القضائية . كما أصبحت الجرائم المتعلقة بأمن الدولة، والنظام الدستوري تحت اختصاص المحاكم المدنية. وفي فبراير 2010 كبحت الحكومة مؤسسة رسمية أخرى، تمتع الجيش من خلالها نفوذ وسلطة وهي البروتوكول السري للأمن والنظام العام ووحدات المساعدة التي يطلق عليها (EMAS)، هذا البروتوكول سمح للجيش القيام بعمليات تتعلق بمسائل الأمن الداخلي من دون الحصول على موافقة السلطات المدنية[44].

ومن أجل جعل اليد العليا للمدنيين في مجال مكافحة الإرهاب، أعتمد البرلمان قانونا لإنشاء أمانة للنظام العام والأمن تابعة لوزارة الداخلية في فبراير 2010. وكانت مهمة الهيئة الجديدة إنتاج سياسات جديدة لمكافحة الإرهاب بمساعدة موظفين استعانت بهم من وكالة الاستخبارات الوطنية، وهيئة الأركان العامة وقوات الدرك والشرطة وتم تدشين مركز تقييم استخباراتي لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين المؤسسات الأمنية. كما تم اعتماد لائحة بخصوص إدارة العقارات المنقولة للقوات المسلحة ووكالة الاستخبارات الوطنية في يوليو 2010، وتم تنفيذ قانون ديوان المحاسبة في ديسمبر 2010 لزيادة الرقابة المدنية على النفقات العسكرية. أيضا تم من قانون آخر في أغسطس 2012 ، أعطى البرلمان الحق في الموافقة على نشر تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بالمؤسسات الأمنية والدفاعية والاستخباراتية[45].

كما أنخرط المدنيون في رسم وتخطيط سياسات الأمن الوطني التي تحدد مصالح البلاد الوطنية، وتحدد التهديدات وسياسات التعامل معها، الوثيقة السياسية للأمن القومي المعروفة باسم الكتاب الأحمر، كان يتم إعداده من مكتب رئيس هيئة الأركان العامة ومجلس الأمن القومي دون التشاور مع البرلمان، وكان مجلس الوزراء والحكومة مضطرين لاتباع قراراته دون معارضة، وظهرت سياسة أخرى حاسمة استهدفت إخضاع الجيش للرقابة المدنية في يوليو عام 2013، كان الغرض منها تعديل قانون الخدمة العسكرية الداخلية ومع أن المادة 35 عرفت أن مهمة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي، والدستور والجمهورية، إلا أن ضباط الجيش دائما فسروها على أنها حماية البلاد من الأعداء في الخارج والداخل، ومن ثم منحوا الجيش واجب حماية البلاد من التهديدات الإرهابية من خلال القيام بانقلابات عرفت المادة بعد تعديلها مهمة الجيش، في أضيق نطاق، على أنها الدفاع عن الأراضي التركية ضد الأخطار الخارجية أو التهديدات الإرهابية، وتمكين الجيش من الردع، والوفاء بمهامه في الخارج بموافقة البرلمان التركي ومساعدته على الحفاظ على السلام الدولي"، وهو ما قلص من نطاق التدخل في السياسة الداخلية[46].

وفي مقابل هذه الضغوط التي مورست على المؤسسة العسكرية من قبل حزب العدالة والتنمية، قام العسكر بمحاولة انقلاب فاشلة على حزب العدالة والتنمية في عام 2016، وقد أطلقت مجموعة من العسكريين الأتراك، ليلة 15 إلى 16 يوليو 2016، حراكا انقلابياً مثلت العاصمة أنقرة وأكبر مدينة في البلاد اسطنبول ساحته الأساسية، وسعت خلاله إلى السيطرة على مفاصل الدولة ومؤسساتها الأمنية والإعلامية والإطاحة بسلطة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ورئيس وزرائه بن علي يلدريم وأخرج المشاركون في هذا الانقلاب الفاشل عشرات من الدبابات إلى الشوارع، كما شنوا ضربات من مقاتلات "16" على كل من القصر الرئاسي ومبنى البرلمان في أنقرة، واستولوا على مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم بالمدينة ذاتها، فيما سيطروا على جسر مضيق البوسفور اسطنبول، ومطار أتاتورك الدولي فيها، ومطار إيسنبوغا الدولي في العاصمة أنقرة، وكذلك على القناة التركية الرسمية (TRT)، التي أعلنوا عبرها عن فرض الأحكام العرفية وفرض حظر التجوال في البلاد وإيقاف حركة النقل الجوي في جميع مطارات تركيا[47].

إلا أن رد السلطة الشرعية على بيان لم يتأخر إذ خرج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في اتصال عبر تطبيق "فيس تايم" مع محطة "سي إن إن تورك" الخاصة التركية ليوجه نداء إلى الأتراك بالنزول إلى الشارع، من أجل الوقوف في وجه المحاولة الإنقلابية وطالب أردوغان من جنرالات الجيش الشرفاء بالوقوف في وجه هذه المحاولة التي قام بها من باعوا أنفسهم كما حث البرلمان والأحزاب السياسية أيضا في الوقف معه[48].

بالفعل نزل الشعب التركي إلى الشوارع ليواجه دبابات الانقلابين كما أعلن رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان أن جميع النواب يرفضون محاولة الانقلاب وأعلن أيضا وزير الدفاع التركي فكري إيشيك أن الجزء الأكبر من الجيش لم يعطي اعتبارا لهذه الحركة الانقلابية، لقد ادت محاولة الانقلاب إلى مقتل حوالي 300 شخص، وتلاها إعلان حالة الطوارئ في البلاد وإطلاق حملة غير مسبوقة لتطهير مؤسسات الدولة من معارضي الحكومة الحالية، والقاء القبض على الآلاف من العسكريين والمدنيين بتهمة الضلوع في محاولة الانقلاب أو الانتماء إلى حركة المعارض فتح الله جولن[49].

يعتبر الخبراء أن هذه المحاولة الفاشلة عززت من موقع الرئيس التركي الذي تمكن من خلال بقائه في تركيا خلال الحراك الإنقلابي ودعوته للمواطنين إلى المقاومة، من الحصول على دعم عام وواسع وأشار مدير مركز سان بطرسبورغ لدراسات الشرق الأوسط عمر عيسايف في شبكة "RT" إلى أن أردوغان يحظى بتأييد كبير في تركيا بما في ذلك المجتمع ويمكنه مع أن يكون واثقا بنفسه خلال فترة زمنية طويلة، وجراء يوم 16 أبريل 2017 استفتاء لصالح توسع صلاحيات الرئيس التركي ومن أهم هذه الصلاحيات أولا

---

43) محمد البديوي، **الإسلاميون والسلطة في تركيا**، مركز الكاشف، بغداد،2014، ص47-49.

44) علي حسين باكير، مرجع سابق ،ص76.

45) محمد البديوي، مرجع سابق، ص55.

46) أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص190.

47) محمد عبد العاطي وآخرون، مرجع سابق، ص143

48) طارق اسماعيل كاخيا التركماني، **جولة في تاريخ الترك والتركمان عبر العصور والازمان اضنة تركيا**، 2015.، ص11.

49) علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 53

السماح للرئيس التركي أن يكون عضوا في حزب سياسي وهذا ما يستفاد منه أردوغان لاحقا من خلال توليه زعامة حزب العدالة. والتنمية وثانيا منح الرئيس صلاحية تعيين أعضاء اللجنة الخاصة التي تزكي القضاة وتثبتهم في مناصبهم القضائية[50].

الفرع الثاني: نموذج لدور المؤسسة العسكرية في المشاركة في حماية الأمن القومي التركي في ظل تبعية الجيش للسلطة المدنية:

شكلت الأزمة السورية والفصائل المسلحة التي نشأت على الحدود السورية التركية والحدود العراقية التركية هاجساً أمنياً للقيادة التركية، وتهديداً للأمن القومي التركي، لذلك اقترحت تركيا والمعارضة السورية منطقة آمنة تشمل بعض المناطق في شمال سوريا في عام 2013 ، لكن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لم تكن مستعدة لقبول هذه الخطط بعد تقدم تلك الفصائل في العراق، اذ تفاوضت تركيا والولايات المتحدة حول "المنطقة الآمنة" [51].

لذلك فشل إنشاء المنطقة الآمنة في أوائل عام 2016 بسبب الخلافات بين الحكومتين الأمريكية والتركية، وبشكل أساسي حول النقاط الآتية[52]:

1- الخلاف بخصوص الجهة التي سيتم القضاء عليها أولاً. بينما أرادت تركيا الإطاحة بالحكومة السورية في أقرب وقت ممكن، أعطت الولايات المتحدة الأولوية للحرب ضد المسلحين.
2- خشية الولايات المتحدة أن يقوم سلاح الجو السوري بقصف المنطقة ، مما يجعل فكرة المنطقة الآمنة غير عملية لذلك رفضت الحكومة المنطقة الآمنة لأنها ملاذ آمن لكل من المدنيين والمتمردين.
3- رفض الولايات المتحدة إنشاء منطقة حظر طيران، الأمر الذي قد يؤدي إلى صراع مع الحكومة السورية.
4- دار جدل آخر حول اسم المنطقة الآمنة.

ونتيجة لهذه الاختلافات وتغير السياسة الخارجية والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في سوريا أمر رئيس الولايات المتحدة في 7 تشرين الأول / أكتوبر 2019 بسحب القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة على الحدود السورية التركية. تم سحب هذا الدعم العسكري بأمر من الرئيس مع عدم موافقة البنتاغون والمخابرات الأمريكية، حيث أمر الرئيس الأمريكي بانسحاب القوات العسكرية على أساس أن تركيا لن تغزو المنطقة التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. لكن تركيا هاجمت قوات سوريا الديمقراطية في غضون 24 ساعة من انسحاب الجيش الأمريكي من المنطقة.[53]

بدأ الجيش التركي تدخل جديد في سوريا، أطلقت عليه تركيا الاسم الكودي عملية (غصن الزيتون) وهو عبارة عن هجوم على مواقع وحدات حماية الشعب، وحزب الوحدة الديمقراطي السوري، واتحاد الجاليات الكردية والقوات الديمقراطية السورية المحيطة بمدينة عفرين السورية، والتي من المحتمل أن تتجه صوب منبج، وتزامن ذلك مع تصريح الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بأنه في نفس يوم بدء العملية العسكرية في عفرين سيترافق ذلك بالدفع في شمال بلدة منبج، التي استولت عليها القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة من المسلحين في 2016. حيث أعلنت وحدات حماية الشعب أنها ستقوم بحماية سكان عفرين والرد على الجيش التركي.

وبموازاة هذه الأهداف، ترى تركيا أن ثمة مخاطر حقيقية ستترتب على أمنها الداخلي من التدخل الروسي، ولعل في مقدمة هذه المخاطر أن هذا التدخل قد يشكل ضوءً أخضر لتقدم وحدات حماية الشعب الكردية باتجاه طرابلس ومارع وصولا إلى عفرين على شكل اكتمال للإقليم الكردي في شمال سوريا وشرقها، وهو ما يعني انتقال استراتيجية حزب العمال الكردستاني إلى مرحلة جديدة في ظل تصاعد وتيرة المواجهة بين الجانبين وعلى أبواب الانتخابات البرلمانية المبكرة[54].

الخاتمة

وفي خاتمة هذه البحث الموسوم بـــ(دور المؤسسة العسكرية التركية في الاستقرار السياسي 2002-2022) إذ تعتبر المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيماً إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة، وتأسيساً على ما سبق يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن إيجاز أهمها بما يلي:

أولاً: النتائج

1. النظام السياسي في تركيا له تأثير كبير على دور المؤسسة العسكرية، فالنظام السّياسي التركي نظام جمهوري ديمقراطي برلماني علماني، يقوم على الفصل بين السلطات الثلاث السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، حيث تكون السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، أما السلطة التشريعية فتتمثل بالمجلس التركي الوطني الكبير.
2. للمؤسسة العسكرية تأثيرًا إيجابيًا على الاستقرار السياسي في تركيا، وذلك من خلال حماية الأمن القومي، إذ تُساهم المؤسسة العسكرية التركية في حماية الأمن القومي من التهديدات الخارجية والداخلية، إضافة إلى مساهمتهما في الحفاظ على النظام العام ومنع الفوضى ودعم التنمية الاقتصادية من خلال مشاريع البنية التحتية.

---

50) طارق اسماعيل كاخيا التركماني، مرجع سابق، ص11.

51) محمود ميخائل، "التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الاستراتيجية"، بحث منشور، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، تركيا ،2020 ، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://fikercenter.com/contact

52) سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزهر، غزة، 2018، 33-37.

53) ميخائل محمود، مرجع سابق.

54) خورشيد دلي، "تركيا والتدخل العسكري في سوريا"، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية، سياسي، تحليلات، (2017)، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions

3. أن تركيا تسعى لإجراء تعديلات على المستويين السياسي والاقتصادي، عرف فيما سبق بمعياري كوبنهاغن للانضمام حيث يظهر أن تجليات هذين المعيارين قد انعكست على تعليم سلطة الجيش التركي على حياة تركيا المعاصرة، إضافة إلى إحداث نوع من التطور على مستوى الاقتصاد الحزمة الثالثة مترافقاً مع تحديثات حقوقية عبرت عنها تعديلات الدستور الحاصلة في عام 2010، ضمن ما سبق عرضه (الحزمة الأولى) وإن كل ما سبق يؤكد حرص حزب العدالة والتنمية على الانضمام للاتحاد الأوروبي بإحداثه تغييراً بنيوياً في دستوره تهيئته لذلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد داوود أوغلو، **لسنا بحاجة إلى خارجة طريق بل الوصول لنهاية الطريق**، القاهرة، 2008.
- أحمد زكريا، "نظرة على استفتاء التعديل الدستوري التركي"، **مجلة إيلاف لندن**، العدد (4533)، 19 أكتوبر 2013.
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي، الأردن، **مركز دراسات الشرق** الأوسط، 2016.
- أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- أحمد موسى بدوي، تغيير استاتيكي: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2014.
- ارسين أوغلو، "العلاقات العربية التركية إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد242، تاريخ شهر نيسان 1999.
- أرشي أوغستاين، "الحرب على الإسلام، ترجمة محمد الشماع"، دار صفحات للدراسة والنشر، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد116، 2014.
- إري زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013.
- اسراء أحمد إسماعيل، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة مصر والجزائر وتركيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2015.
- تشاغلار كيدير،" من قيود العسكر إلى قيود بروكسل"، **مجلة وجهات نظر القاهرة**، مصر، العدد (70) نوفمبر 2004.
- جمال خالد محمد القاضى، "بنية النظام السياسي التركي"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مجلد7, 2017.
- خليل إبراهيم الطيار، "الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا"، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد99، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
- خورشيد دلي، "تركيا والتدخل العسكري في سوريا"، مقال منشور على موقع الجزيرة الإخبارية، سياسي، تحليلات، (2017)، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/opinions
- السعيد سعيدي، "تطور العلاقات التركية الاسرائيلية"، **مجلة العلوم الانسانية**، س 11, ع 21 ، 2001.
- سليم صويص، **أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة**، مطبعة شلنر، عمان، 1994.
- سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزهر، غزة، 2018.
- صفر أبو فخر، "الدور التركي المتصاعد" ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ،موجود على الرابط التالي: http ://www.alzaytouna.net/permalink/.html.
- صلاح عبد السلام عبد الحميد، **العلاقات التركية الإسرائيلية والشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2013.
- ضياء أونيس، "تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية"، **مجلة رؤية تركية**، ترجمة هاجر أبو زيد، الملجد1، العدد3، تركيا، 2012.
- طارق اسماعيل كاخيا التركماني، **جولة في تاريخ الترك والتركمان عبر العصور والازمان**، اضنة ،تركيا، 2015.
- طارق عبد الجليل، مقالة بعنوان :"تركيا والاتحاد الأوروبي 2014 وما بعدها"، مجلة رؤية تركية، منشور بتاريخ 2013 على الموقع الإلكتروني: http://rouyaturkiyyah.com/.
- عايدة العلي سري الدين، **دول المثلث بين ففي الكماشة التربية - الإسرائيلية دار الفكر العربي**، بيروت، لبنان،1998.
- علي حسين باكير، **تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012.
- علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- عمر سمير، "المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي في تركيا 1981 –2011"، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد15 يناير،(2015).
- عوني عبد الحمن السبعاوي، **العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، سورية، 1992.
- فاتن نصار، "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية"، **مجلة القدس**، مركز الاعلام العربي، القاهرة، س13، العدد152، 2015.
- كريم مطر حمزة الزبيدي، **دراسات في تاريخ تركيا الحديث**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2015.
- مازن حميد شلال، المتغير العسكري في العلاقات الروسية - التركية منذ بداية القرن الواحد والعشرون، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017.
- محمد البديوي، الإسلاميون والسلطة في تركيا، **مركز الكاشف**، بغداد،2014.
- محمد عبد العاطي وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012.

- محمد عبد القادر، "العلاقات التركية الإســـرائيلية: قراءة في ملامح المســـتقبل"، **مجلة القدس**، مركز الاعلام العربي، س12، العدد139، 2010.
- محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2018.
- محمد ياس خضـير الغريري، **الدور الأميركي في سـياسـة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، 1993-2010 مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- محمود ميخائل، "التدخل العسـكري التركي شـمال سـوريا: دوافع الضـرورة أم الاسـتراتيجية"، بحث منشـور، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات**، تركيا ،2020 ، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://fikercenter.com/contact
- مصطفى الزبن، **أتاتورك وحلفاؤه**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،1982.
- نبيل الحيدري، **السياسة الخارجية التركية منذ عام 1945**، صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1986.
- ياسـين أحمد سـليمان القطاونه، **الدور الإسـتراتيجى لتركيا فى منطقة الشـرق الأوسـط في ظل أحادية القطبية 1991 - 2008** ،رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، 2009.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Daily Press Briefing by John Kirby, U.S Department of State, August 30, 2016, accessed oat: http://www.state.gov/r/pa.
- Euan McKirdy & Jason Hanna & Isil Sariyuce, "Turkey sends tanks into Syria against ISIS; rebels reportedly capture town," CNN, August 24, 2016, at: http://www.cnn.com/2016/08/24/middleeast/turkish-troops-isis-syria-operation.
- Seytinler, Jumesh & Elites and Modernization in Turkey, in Frank Fachau (ed.) Mass, 1975, p 521 Joseph. Sy The Tak Election,
- Szyliowicz, Joseph S. The Turkish Electone 1965, The Miklie Fast Journal vol20 4, Autumn 1966.